

## هل صارت حاملات الطائرات "روح العالم"؟

### التغيرات في العالم العربي ودور الغرب

ألكسندر فلورس \*

عندما كان هيغل بعد موقعة بينا عام 1806م يُطلُّ من نافذة منزله رأى نابليون بونا برت المنتصر في المعركة المذكورة، فتمتم قائلاً: "روح العالم على جواد" – يومها عنى هيغل أن الجنرال نابليون يدفعه حلمه بصنع التاريخ، استطاع أن ينجز أمراً كبيراً فعلاً يؤدي إلى تقدم تاريخي؛ وبدون أن يقصد هو نفسه شيئاً من ذلك. وعندما أضع هنا "روح العالم" الهيغلية، وحاملات الطائرات في سياق واحد (مع علامة تعجب!)، فإنما أقصد إلى سؤال الرئيس الأميركي جورج بوش، الذي ما تحدّث أحد مثله من قبل عن دعم الديمقراطية في العالم العربي، وربما تصرف أيضاً بحسب هذا الاعتقاد، هل يصدّق أنه حقق أو يحقق إنجازات ربما لم يكن يقصدها في السياق نفسه؟! أما حاملات الطائرات، فالمقصود بها صورة الرئيس بوش على حاملات الطائرات أبراهام لنكولن وبلباس البحرية الأميركية، عندما كان يعلن أن الحرب انتهت وأن العراق سقط!

والواقع أن حرب العراق شدّنت تحت شعارات متعددة من بينها بناء نظام ديمقراطي بالعراق، وهو شعار جرى رفعه بعد تراجع الشعارات الأخرى التي رُمي بها صدام حسين ونظامه، مثل الصلّة مع الإرهابيين، وامتلاك أسلحة الدمار الشامل. ولا أريد هنا أن أنفي إمكان أن يكون بعض دُعاة الديمقراطية بالعراق من أصحاب النوايا الحسنة – فدعونا نقارب هذا الملف المعقد بشيء من التأنّي.

يبدو أن الأمانر الأولى جاءت مع الميول القوية لاتباع سياسة جديدة في منطقة الشرق الأوسط. كانت السياسة التقليدية للولايات المتحدة، الاحتفاظ بعلاقات جيدة مع كل دول المنطقة بدون استثناء؛ مع ملاحظة عدم السماح بأن يصبح أحد الأطراف قوياً جداً، والقدرة عند الضرورة على استخدام هذا الطرف ضدّ ذلك. وكان الهدف الحاضر لتلك السياسة حفظ الهيمنة العالمية للدولة الأعظم، وتأمين الحصول على النفط وتصديره دون عوائق. وما كانت للفضائل الديمقراطية أو المراعاة لحقوق الإنسان أية إيثار من جانب القوة الأعظم. بل إن العلاقة الوثيقة بإسرائيل ما أثرت على الخطوط العامة لتلك السياسة. وما كانت الولايات المتحدة مهتمة بالتدخل المباشر بالمنطقة، وقد أتاح ذلك لإسرائيل الفرصة لبناء قوة عسكرية تشكّل عنصر ردع معتبر في منطقة الشرق الأوسط. وقد جعلت العلاقات الوثيقة بإسرائيل أوضاع الولايات المتحدة معقدة بعض الشيء مع العرب المعادين لإسرائيل لكن الأميركيين استطاعوا بشيء من الحذق والبراغماتية أن يحفظوا توازناً من نوع ما. وعندما كانت دولة ما أن تخرج من حدود ذلك التوازن، بأن تضرّ

بدولة مجاورة أو حتى بمصالح الولايات المتحدة؛ فإنّ الولايات المتحدة، كانت مستعدة للتدخل ولو عسكرياً؛ لكن بطريقةٍ دفاعيةٍ إذ ظلّ المقصود إعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل النزاع، لجهتي التوازن والاستقرار. والمثل الأبرز على ذلك عراق صدام حسين الذي غزا الكويت عام 1990م، فقد أخرج صدام من الكويت بالقوة العسكرية؛ لكن لم يحدث شيءٌ أكثر من ذلك. فقد أضعف العراق إلى الحدّ الذي يمكن معه إعادته إلى المعسكر الأميركي في المستقبل. وكذلك الأمر مع الآخرين السيئين بالمنطقة مثل إيران وسوريا وليبيا. فقد حاول الأميركيون الاحتفاظ بهم في "دار الوقاية" لكنّ أحداً لم يتدخل في شؤونهم الداخلية.

وتغير الأمر تماماً مع "خطة" استحداث سياسة أميركية جديدة في الشرق الأوسط. وأنا أذكر هنا "الخطة" لأنّ السياسة الخارجية الأميركية التي أرادت تطبيق هذه الخطة، ما سيطرت تماماً. ترى الخطة ضرورة تدخل الولايات المتحدة بشكلٍ مباشرٍ في المنطقة. ذلك أنّ الظروف السائرة ينبغي أن تتغير، والحكومات السيئة لا ينبغي مجاملتها أو حتى حصارها بل ينبغي إسقاطها والتدخل العسكري الفعلي أو بالتهديد به لكي تعود إلى الصواب وما كان هؤلاء غير المحبوبين قليلين؛ إذ منهم صدام حسين بالعراق، والنظام الإيراني، والنظام السوري، والنظام السعودي، والسلطة الفلسطينية، وحتى مصر في بعض الأحيان. وقد تصوّر مخطّطو السياسة الأميركية الجديدة هذا الأمر باعتباره كفاحاً ضد الإرهاب، وتحدث بعضهم عن الحرب العالمية الرابعة. وقد رأى أولئك المتحمسون أنّ الهدف من وراء ذلك الصراع ليس مكافحة الإرهاب فقط؛ بل واقتلعه من جذوره، وإحلال أنظمة ديمقراطية في تلك البلدان. ولكي يكون دقيقاً ما أحاول إيضاحه هنا أوردُ اقتباساً قصيراً من أحد أشدّ الأنصار حماساً للسياسات الجديدة: "إنّ الأنظمة الديكتاتورية قد تمتعت لوقتٍ طويلٍ بدعم الغرب وحمايته. وقد نجح هذان النظامان بصرف انتباه جمهورهم عن تصرفاتهم؛ من خلال دعم الراديكاليين المُعادين للغرب بما في ذلك طالبان.

لقد كان على الولايات المتحدة منذ زمنٍ طويلٍ أن تطلب في العالم العربي، ما طلبته في أنحاء أخرى من العالم ونجحت فيه: "التحول الديمقراطي!" (روبرت كيغان ووليام كريس تول: العاصفة المتجمعة؛ في: ويكلي ستاندارد، 29 أكتوبر، 2001م). وما لقي هذا البرنامج دعماً واضحاً إلا من فئةٍ محدودةٍ هم المعروفون باسم "المحافظين الجدد". بيد أنّ هذه الخطة أو هذا البرنامج صار بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م في عدة نقاطٍ مهمة جزءاً من سياسة الإدارة؛ وبخاصة في التوجهات ضد العراق.

هذا الاتجاه الجديد في السياسة الخارجية الأميركية سبق للباحث السياسي اللبناني بول أشقر أن وصفه على النحو التالي: إنه الانتقال من حيز "السياسة الواقعية" إلى حيز السياسة المقالية. والقدر الواقعية تعني انتهازية تقوم على المصالح المباشرة، لكنّ تصاحبها لغة جميلة تبرّر وتُسوّغ. أما القدر المثالية ففيها تحل الأيديولوجيا والمثل الديمقراطية باعتبارها الأهداف وليس المصالح المباشرة. أو بعبارة أخرى فإنّ الأميركيين وبدلاً من أن يحاول إطفاء النار من حول القدر؛ فإنه يرمي نفسه في النار رجاء إطفائها أو

زيادة إشعالها! وأياً تكن الأوصاف الممكنة التي تُعطى للسياسات الأميركية في المنطقة العربية، فلا شك أنها كانت سياساتٍ تغييرية عنوانها دعم الديمقراطية. ولاشك أن التغيير في العالم العربي ضروريٌّ ومطلوب؛ لكن ما هي الظروف والسياسات التي تجعل من هذا الأمر ممكناً أو غير ممكن؟!

**العراق:** كان العراق هو البلد الذي اختير ليكون نموذجاً للتغيير ونجاح السياسات الجديدة: تدخل عسكري قوي بالعراق، وليس لإعادة الوضع إلى ما كان عليه، بل للتغيير الفعّال أو الراديكالي. والتدخل الأميركي بالعراق ليس ملفاً مثيراً للفرح؛ لكن دلالاته كبيرة، ولذلك فسأوجز خطوطه الكبرى:

1- لا يستطيع أحدٌ أن ينكر حُسن النوايا الأميركية فيما يتعلق بنشر الديمقراطية. لكن الأميركيين ربطوا هذا الهدف بأهدافٍ أخرى مناقضة أو لا- يمكن تعلق بعضها ببعض بسهولة.

2- إن التطورات الطارئة بعد احتلال العراق، عدّلت من الأولويات الأميركية. فبالنسبة للعامل الأول بعد سقوط صدام حسين، والبدء بدقراطية البلاد بطرائق غريبة بعض الشيء؛ صار واضحاً أن الجنود الأميركيين باقون وبأعداد كبيرة لمدة طويلة، وأن ثروات البلاد وعلى رأسها النفط وقعت في أيدي الأميركيين، وكذلك طبعاً الحكومات العراقية المتعاقبة تحت مسمياتٍ مختلفة. وكل ذلك يناقض مبدأ السيادة الوطنية. يصرُّ الأميركيون على إرادتهم نشر الديمقراطية؛ لكن وسط ظروف الاضطراب والاحتلال كيف يمكن بلوغ ذلك؟ ما استقبل العراقيون الأميركيين بالترحاب، وبالتأكيد فإن الأزمة ضدهم أكثر من ذي قبل. وإلى جانب السياسة الأميركية، هناك المجتمع العراقي الشديد التنوع والكثير الصراعات. ووسط هذين الطرفين: التفارق الاجتماعي، والغزو الأميركي، يريد الإداريون الأيديولوجيون تحويل العراق إلى نموذجٍ للحكم الصالح والديمقراطية في الشرق كله!

ولنعد إلى تطورات النقطة الثانية. فقد وُوجه الأميركيون بمقاومةٍ شرسة. وما اقتصر الأمر على المقاومة المسلحة من جانب المتشردين وبقايا نظام صدام؛ بل شمل فئات واسعة من الشعب العراقي. ثم إنه حتى القوى والأحزاب التي جاءت مع الاحتلال أو تعاونت معه ما اتفقت دوماً مع سياسات إداريي الاحتلال. لقد أطلق الاحتلال الأميركي عدة قوى تنافرية أو تلاؤمية من عقالها. ولاشك أن الحراك السياسي أيام الاحتلال أكبر منه أيام صدام حسين. والتغيير عميقٌ وواسع، أمّا المؤديات والنتائج المهمة فتحتاج إلى مقارنةٍ أوضح.

**النزاعات الأخرى:** إن تأثيرات السياسات الأميركية على بلدان المنطقة كبيرةٌ ومستمرة. وقد كان النظام العراقي السابق غير ديمقراطي ويعتدي على جيرانه. لكن تغييره لن يبقى بدون أثرٍ على المنطقة، فالاستقرار يتعرض لتحدياتٍ أكبر. وكان المحافظون الجدد قد رأوا التغيير آتياً في عدة دول بالمنطقة. بيد أن ذلك التغيير ما عاد واحداً ولا مباشراً بعد ما

تشهده أفغانستان ويشهده العراق. وقبل فترة بسيطة قالت كوندوليزا رايس: إن الولايات المتحدة تخلت تماماً عن السياسة التقليدية التي استمرت لستين عاماً؛ أي الاستقرار، على حساب الديمقراطية: ليصبح كل شيء رهناً بتحقيقها (فايننشال تايمز، 17/4/2006م). لكن رغم هذه التصريحات والاستنتاجات العنيفة؛ فإن المواجهة مع مصر ما كانت ناجحة ولا مفيدة. ثم إن العلاقة بالسعودية لم تنهز، وبذلك بقي هدف من أهداف سياسات المحافظين الجدد هو الوضع في السعودية. والمعتقد اليوم أن المحافظين ما أمكن لهم الدخول إلى المحرمات والمسلمات! ومع ذلك فقد ركزوا على سورية وإيران والحكومة الفلسطينية. فسقوط نظام صدام ما عاد بالمنطقة غير سورية وإيران. أما سورية فهي في حالة حرب مع إسرائيل، وتحالف مع إيران. وبدلاً من الهجوم على سورية؛ فقد جرت مهاجمة النظام الخارج من لبنان؛ أو أنه جرت مهاجمة سورية بالواسطة من طريق القرار 559/ لإخراجها من لبنان. فلمّا قتل الحريري ما عاد ممكناً للسوريين البقاء فخرجوا في مايو 2005م.

والواقع أن التطورات التي أدت إلى الخروج السوري من لبنان تستحق اهتماماً خاصاً لما تشكله من بلورة لعدة تطورات بالمنطقة وباختصار يمكن القول إن السيطرة السورية كانت شديدة الوطأة ولا يمكن قبولها. ولذلك فقد تسارعت الأحداث بعد مقتل الرئيس الحريري، كما سبق القول، وخرج السوريون عسكرياً، وظهر متظاهرون بمئات الألوف في الشوارع في فبراير/مارس 2005م. وما كانت الجرأة السياسية لدى اللبنانيين لتبلغ مداها، وما كانت القوى المضادة لتهدأ أو تتراجع قليلاً، لولا تهديدات الأميركيين (والفرنسيين) الواضحة، والتي دعمت هذا التغيير وصولاً للانتخابات الحرة والتي غيرت الموازين التي كانت سائدة لحوالي العقدين من الزمان. بيد أن الفساد السوري في لبنان، ومقتل الحريري، كلاهما، ما أنسيا قوياً كثيرة الوقائع الجديدة والتي عنت زيادة النفوذ الأميركي والغربي. وباستيقاظ هذه المخاوف القديمة من الولايات المتحدة ووقوفها إلى جانب إسرائيل وضد العرب، عاد كثير من اللبنانيين يرون أن النفوذ السوري ضروري لإيجاد توازن يتجنب الخلل الوطني والقومي.. والإسلامي. وقد كانت لكلا الاتجاهين جماهيره التي نزلت للشارع خلال العام 2005 وما بعد. بل إن الاتجاهين - وبسبب تصاعد التوتر الداخلي مع النظام السوري - تقاطعا وتبادلا المصالح أحياناً، وقد اشتبكا في صدر واحد أحياناً مثل وضع وليد جنبلاط زعيم الطائفة الدرزية في لبنان: ظل وليد جنبلاط طوال أكثر من عقدين عدواً مصمماً للولايات المتحدة. لكنه وسط الضغوط السورية وضغوط حزب الله بعد مقتل الحريري، وجد نفسه منحازاً للولايات المتحدة، ومتفقاً مع الرئيس جورج بوش في بعض تحليلاته. وما شاهدناه في لبنان، موجود في بعض البلدان العربية الأخرى، مثل حركة "كفاية" التي أرادت تغيير الرئيس في مصر بطريقة ديمقراطية. ورغم العلاقات الطيبة بين مصر والولايات المتحدة؛ فإن تحرك كفاية ما كان ممكناً لولا النافذة التي فتحتها الأميركيون على التغيير.

العالم العربي وضرورة التغيير: لاشك أن المطالب الغربية بالتغيير الديمقراطي في

العالم العربي، توافق حاجة عربية ملحة للديمقراطية بالفعل. وهذا الاندفاع العربي تبلوره التقارير الثلاثة التي أصدرها مثقفون عرب خلال السنوات الأربع الماضية عن التنمية البشرية والإنسانية. وفي هذا التقرير يجري تقييم الأوضاع في البلدان العربية من شتى النواحي، بحسب المقاييس المعتمدة للتنمية البشرية في العالم المعاصر. وقد أظهرت تلك التقارير العلمية إلى حد ما أن العالم العربي ليس متخلفاً بمقاييس الأمم المتقدمة في الحروب وأميركا وحسب، بل هو متخلف بحسب المقاييس والدرجات السائدة للتطور والتطوير في أكثر بقاع ما يُعرف بالعالم الثالث. ويبدو النقص والتراجع فظيماً في الموضوعات الحساسة بالنسبة للنمو والتطور: الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهضم حقوق المرأة، وانقباض معرفي عن العلوم المتقدمة في بقاع كثيرة من العالم. ومع ذلك فليس ضرورياً إنكار الجهود المبذولة في التعليم ومساعي محو الأمية. ويبقى في الميزان السلبي أن الثروات النفطية ما استخدمت للتحديث كما يجب، وأن المعدل الوسط للبطالة في سائر ديار العرب هو 15%، في منطقة يدخل إلى سوق العمل فيها 6 مليون شاب وشابة سنوياً!

ومما يدل على تناقضات الموقف وتعقيداته، أن الرئيس بوش في كلمة له أمام مؤسسة الديمقراطية في 6 نوفمبر 2003م أثنى على "التقدير الأخير الذي صاغه مثقفون عرب". لكن الإدارة الأميركية ناقشت كثيراً في التقرير الأخير (الثالث) وأرغمت على إصداره مشوّهاً وإن أكد المدير الجديد للتقرير أن النص ما دخلته أكثر من تغييرات طفيفة! لقد كان المقرر في أن يصدر التقرير في صيف العام 2004م، لكنه بعد التي واللتيا صدر في أبريل عام 2005م. وهكذا فلا شك في وقائع الضعف النازل بالعرب وجوداً وسياسيات. لكن كيف يمكن إدراك أسباب هذا الضعف أو الإحاطة به، وكيف نخرج منه وعليه؟ هناك مدرستان في رؤية الأزمة، وطرائق الخروج منها. الأولى ترى أنه لا أمل في النهوض العربي الكبير، وسيستمر الجمود والضعف. والذنب ذنبهم وليس ذنب أحد سواهم. والمدرسة الأخرى ترى أن الضعف ذو مصادر خارجية وليس للعرب ذنب فيه.

**العلمانية:** هناك حاجة ملحة للتغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العالم العربي. والقوة الأعظم تزعم أنها تريد التغيير وتحبذّه وتدفع إليه. وصحيح أن هناك عرباً يرفضون مبدئياً التدخل الأميركي؛ لكن الأكثرية بين المثقفين والسياسيين لا ترى مانعاً في الدعم الأميركي للديمقراطية، وإن استغربت بعض التفاصيل والوقائع. ومع ذلك: من هي القوى الديمقراطية التي ستحمل أعباء النهوض والتغيير الداخلي، وسوف تستفيد من الإقبال الغربي على الديمقراطية؟ الإسلاميون على اختلاف حركاتهم وتحركاتهم، هم الطرف المعارض الرئيسي في أكثر البلدان العربية. بيد أن عوائق هؤلاء بالغربين الأوروبي والأميركي تخالطها المشاكل، وكذلك علاقاتهم بالفئات الاجتماعية الحديثة أو الليبرالية في العالم العربي. هم يتبادلون الاتهامات مع الغرب منذ عقود، والتغريب أحد الأمراض الرئيسية من وجهة نظرهم والتي نزلت بالعرب والمسلمين منذ أكثر من قرن. والغرب نفسه لا يثق بمعتدلي الإسلاميين، ويكره راديكاليهم. ومعروف أن الحرب

الجارية منذ خمس سنوات على الإرهاب إنما بدأت ضد فصيلٍ إسلاميٍّ هو فصيل القاعدة بزعامة أسامة بن لادن: فهل الصحبة ممكنة بين الأميركين والتغيير بين الإسلاميين في العالم العربي رغم الاختلاف في الأفكار والمصالح والممارسات؟!!

وما دمنا بصدد الحديث عن التغيير في العالم العربي، فأنا أريدُ الإشارة إلى فريقٍ آخرٍ منهم هو فريق العلمانيين الليبراليين الذين يتقبلون الحداثة، ويدعون إليها ولا يرون مكاناً ومكانة لأنفسهم إلا- في دولة ديمقراطية قوية ومستقرة بالدستور ويفصل السلطات، وبالمؤسسات العقلانية وبالانتخابات الحرة. وهؤلاء أيضاً علاقاتهم سيئة تقليدياً بالولايات المتحدة، وأحياناً بالرأسمالية: إذ إنَّ بينهم يساريين وقوميين كثيرين. ولا بد هنا أن أشير إلى أنّ كتاب تقارير التنمية العربية، منهم أو من تلامذتهم.

ولا- أستطيع هنا طبعاً أن أتعرض لآراء الليبراليين العرب ودراساتهم بشأن الدولة والحداثة والديمقراطية؛ إذ هي بحوثٌ جادة ومركبةٌ ولا توفّيها هذه العجالة حقها. لكنني أودُّ الإشارة إلى أحد أبعاد التفكير الليبرالي في العالم العربي وأعني به حديثه عن "الظلامية الإسلامية". والواقع أنّ الليبراليين العرب رغم كتاباتهم الكثيرة ما شكّلوا يوماً قوةً سياسية أو اجتماعية بارزة. ثم إنني لستُ من رأيهم في رجعية الإسلام وجماهيره أو أنه دينٌ مُعادٍ لسلام العالم وأمنه وتقدمه. بل إنه لا يمكن الحديث عن رؤيةٍ إسلاميةٍ شاملةٍ اليوم في كل الأمور. فالأحزاب الإسلامية ذاتها تعدد رؤاها وممارساتها، وتياراتها الرئيسية تقول بالديمقراطية والتعددية محدودة أو واسعة وإن أعطتها عنوان الشورى أو المساواة أو العدالة. بيد أنّ الإسلاميين المتطرفين الذين يقولون بالجهاد، هم متشددون تجاه الآخرين ممن يختلفون عنهم في الدين أو الأفكار أو المصالح أو الممارسات. وهم يستندون في تشددهم حتى تجاه المسلمين الآخرين إلى فهمٍ معيّنٍ لنصوصٍ من القرآن أو من السنة النبوية، أو إلى عدااء الغرب وكُفْرِهِ وسوء تصرفه تجاه المسلمين. ومرةً أخرى: لستُ ممن يعتبر الإسلام/الدين أو الإسلام/المجتمع، مشكلةً للعالم. لكنّ مَنْ لا يأخذ بالاعتبار في دراسته لأوضاع المسلمين، موقف المسلمين المتشددين وتأثيرهم على الخارج وعلى الجمهور، يكونُ واهماً بعض الشيء، ومستخفاً بالمشاكل الفاصلة.

إنّ هناك عدداً من المفكرين العرب والمسلمين الذي يدعون منذ عقودٍ لرؤيةٍ أخرى لعلاقة الدين بالدنيا والدين بالدولة. وهم يريدون حداثةً قوية في العالم العربي والإسلامي، ويريدون إصلاحاً دينياً يقوم على فصل الدين عن السياسة. وهذا التوجه العلماني موجودٌ لدى العرب والمسلمين منذ أكثر من مائة عام. لكنّ قليلاً ما جرى التعبيرُ عنه بصراحة. من بين الذين صرّحوا ويصرّحون بذلك المفكر التونسي العفيف الأخضر، الذي كان راديكالياً يسارياً، وصار راديكالياً ليبرالياً. فهو يدعو إلى تغيير المناهج التعليمية، وإلى الإصلاح الديني في السعودية وفي الأزهر بمصر. ويصل به الأمر لتبني الإسلام المكي، إسلام الدعوة في وجه إسلام المدينة الجهادي والمقاتل. ولا شك أنّ العفيف الأخضر يذهب بعيداً عندما يدعو لتجاهل نصوصٍ قرآنيةٍ أو حذفها. فقد اعتاد المسلمون على أن يقدّسوا النصّ القرآني وعلى ألاّ يتعرضوا له بالتعطيل أو الإنكار؛ وإن توقّفوا عن تطبيق بعض

النصوص لأسباب مختلفة مثل النصوص المُدنية لليهود أو نصوص الرق أو الأحكام التي قيل إنها منسوخة. وبسبب غرابة آراء الأخضر التونسي وراдикаليتها فقد ظهرت على الإنترنت مقالات تهديدية له، وعلت أصوات لحمايته أو الدفاع عنه ضدّ تهديد الأصوليين!

كيف نحكم على هذه المسألة؟ أنا مع الأخضر في إرادته التحرر من الراديكالية الدينية. لكنّ أحداً لن يوافقه في التعرض لنصوص قرآنية، كما أنّ العلمانية المحبوبة هذه ليست شرطاً كافياً للنهوض والتحرير، لا لدى المسلمين، ولا في الغرب، كما يُثبت ذلك النهوض الديني الحالي. ولدى المسلمين سببٌ إضافيٌّ للسُّخط على رؤى العفيف الأخضر. فهو يذكر تلك الآراء الغربية في سياق الدفاع عن الغزو الأميركي للعراق، أو في سياق نصرّة الحملة الأميركية من أجل الديمقراطية. ولا يستطيع عربيٌّ أو مسلمٌ اليوم التسليم بخيرية الولايات المتحدة دونما سؤال!

فلندع الراديكالية الدينية والراديكالية العلمانية معاً، ولنعدّ إلى الأجواء النقاشية والصراعية السائدة. لدينا من جهة الصحيفة الألكترونية/العربية "إيران" التي تنتشر للعفيف الأخضر وللبراليين عرب كثيرين. ولدينا المدخل الألكتروني الآخر المسمّى "الشرق الأوسط الشفاف" والذي يحرّره بيار عقل، وهو ينشر بدوره ومن باريس تقارير سياسية وثقافية كثيرة وخاصة في مجال إدانة النظام السوري وتصرفاته تجاه لبنان وقضايا العرب. والطريف أنّ موقع بيار عقل الشفاف هذا نشر مقالة نورمان بودهورتيز المحافظ الجديد بعنوان: "الحرب العالمية الرابعة، كيف بدأت، وماذا تعني، وكيف ننتصر فيها". وهو يعني بالحرب الرابعة الحرب على الإرهاب، والدراسة ليست سارة؟ لكنها ذات دلالة. ثم هناك الموقع الثالث المعروف بـ MEMRI والذي يصدر عن مركز الشرق الأوسط للأبحاث. وقد اعتاد على عرض مقالات ودراسات تتصرّ وجهة نظر أميركا وإسرائيل. لكنه منذ سنوات حاول أن يكون شمولياً ونقدياً دون أن ينجح في ذلك كثيراً.

إذا تأملنا هذه المحاولات البحثية والنشرية نجد أنّ تصوراً وفتويات كثيرة تحوطها وتؤثر فيها بالسلب. وبسبب الظروف القاسية المحيطة بكل الموقف، يؤثر كثيرٌ من العرب تجاهل بل ومُعادة كلام ومساعي الأميركيين بشأن الديمقراطية، كما يؤثرون تجاهل بل وإدانة مساعي العلمانيين العرب النقديّة. ولست أرى في ذلك صواباً على أي حال. فالأميركيون باقون في المنطقة لزمين طويل، ولا بد من التعامل معهم بالطرائق التي تخدم مصلحة وتماسكاً وندية حاضرة ومستقبلية. والواقع أنّ النزعة النقدية المتزايدة لدى العرب هي التي ينبغي أن تقود عمليات الإصلاح، وأن تمكّن من تكوين رؤية لاستيعاب الأوضاع، والحفاظ على التماسك والاستقرار، والتصدي للجوانب السلبية في الوجود الأميركي. يقول كتاب التقرير الثالث للتنمية الإنسانية العربية: "إنّ السبيل الوحيد المُتاح للعرب لاستيعاب أطماع الآخرين ومشروعاتهم، هو في التعرف على وجوه الضعف ومحاولة تجاوزها، واكتساب أسباب القوة بالمعرفة العصرية والعمل الجاد، والأمانة لأو كانتا ومصالحنا بحيث لا نُخترق ولا نخضع. الإصلاح الذاتي هو الحل الحقيقي للوصول إلى عروبة عصرية قوية ومتقدمة ومستقلة". (التقرير الثالث، 2005، ص1).

\*\*\*\*\*

(\* ألكسندر فلورس، أستاذ الدراسات الشرق أوسطية بجامعة بريمن. والمنشور محاضرة ألقىت بمعهد الدراسات العربية, جامعة غوتنغن في 11/6/2006م.

---